Journal Of the Iraqia University (74-5) September (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

حق الانسان في الصحة في ظل المؤسسات الدولية

م.د.بيان محمد ابراهيم-مدرس القانون الدولي العام كلية القانون-جامعة كركوك

Globalization and health rights

Assistant professor bayan mohammad Ibrahim –lecturer of public pharmaceutical law –college of law – university of Kirkuk
Bayanmuhammed@uokirkuk.edu.ig

الملخص

: تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على حق الانسان في الصحة والجوانب الاجتماعية المرتبطة بها كالدواء والماء والغذاء والبيئة والتعليم والخدمات، وذلك في ظل المؤسسات الدولية المالية والاقتصادية، التي تعمل وفق سياسات تهدف الى ترسيخ النظام الراسمالي في العالم من خلال تحرير الاقتصاد والتجارة وتشجيع الاستثمار والخصخصة والتقشف، وذلك عبر تحليل التوجهات والدراسات ومعطيات المنظمات الدولية **كلمات مفتاحية:** حق الانسان في الصحة، المحددات الاجتماعية، المؤسسات الدولية

Abstract ;
this paper attempts to shed light on the human right to health and the social aspects associated with it,such as medicine, water, food, the invironment, education, and services. This is done in the context of international financial and capitalist syatem in the word through liberalization the economic and trade. Encouraging investment, privatization, and austerity. This is achieved through an analysis of trends, studies, and data from international organizations.Keywords; the human right to health, social determinants, international institutions dominance.

المقدمة

تعد مسألة حق الانسان في الصحة من القضايا الهامة كونه مرتبط بأهم حق من حقوق البشر وهو حق الإنسان في الحياة. ولكن هذا الحق قد يتأثر سلباً في ظل سياسات المؤسسات الدولية المالية والاقتصادية التي تهدف الى ترسيخ النظام الرأسمالي في العالم عبر التحكم في النظام النقدي والمالي وترسيخ التحرير الاقتصادي، ودمج اقتصادات البلدان النامية في هذا النظام بما يخدم مصالح الشركات الاحتكارية الكبرى، وذلك من خلال تحرير التجارة والاستثمار والخصخصة والتقشف. وهذه المؤسسات التي باتت تحكم قبضتها على مختلف القطاعات في العالم بما فيها القطاعات الصحية، والتي سوف تؤثر سلباً على حق الإنسان في الصحة والجوانب الحياتية المرتبطة بها، كالدواء والماء والغذاء والبيئة والتعليم. وتكمن **أهمية** هذه المقالة، في كون حق الإنسان في الصحة من أهم الحقوق الحياتية للبشر وقد يتأثر بشكل سلبي في ظل سياسات المؤسسات الدولية التي تدفع بإتجاه تهميش البرامج الاجتماعية الوطنية بما فيها الخدمات الصحية. **أما الإشكالية** المطروحة فهي التساؤل عن مفهوم المؤسسات الدولية وسياساتها؟ ومن ثم التساؤل عن التأثيرات السلبية لتلك السياسات على حق الانسان في الصحة والجوانب المتعلقة بها. **وتهدف** هذه المقالة الى التعرف على مفهوم المؤسسات الدولية وسياساتها، ومن ثم الكشف عن التأثيرات السلبية لهذه السياسات على حق الإنسان في الصحة. وذلك من خلال **منهجية** تعتمد المنهج التحليلي من خلال تحليل الدراسات المعنية ومعطيات المنظمات الدولية، بغية الوصول الى طبيعة عمل هذه المؤسسات وسياساتها وتأثيراتها على حق الانسان في الصحة. بينما **الهيكلية** فتم تناول موضوع هذا المقال من خلال فقرتين : الفقرة الأولى تناول مفهوم المؤسسات الدولية وسياساتها والفقرة الثانية وتطرقت الى آثار سياسات المؤسسات الدولية على حق الإنسان في الصحة. **الفقرة الأولى : مفهوم المؤسسات الدولية وسياساتها** : أن المعني في هذا المقام هو المنظمات الدولية الاقتصادية والمالية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية، وهي تعمل في إطار سياسات اقتصادية رأسمالية، بهدف التحكم في النظام الاقتصادي والنقدي والمالي العالمي، من خلال تحرير الاقتصاد وتشجيع الاستثمار والابتكار. يتولى صندوق النقد الدولي إدارة السياسات النقدية الدولية، وتنمية التجارة

الدولية وتسهيل استقرار أسعار صرف العملات، وتقديم المساعدات للدول وفق الالتزام بشروطه كالتقشف والخصخصة وتقليص الانفاق العام والغاء القيود على حرية السوق والتجارة والاستثمار من خلال تعديل القوانين الوطنية. بينما البنك الدولي فهو يتولى إدارة السياسات المالية الدولية من خلال دعم الاقتصاد الحر، ومنح القروض لتنمية القطاع الخاص، واعادة هيكلة القطاع العام، وتسهيل تحويل المشروعات العامة الى خاصة. أما منظمة التجارة العالمية فهي تهدف الى تطوير النظام الاقتصادي والتجاري العالمي عبر تحرير التجارة وفتح الاسواق والمنافسة العالمية، من خلال إلزام الاعضاء بتعديل قوانينها الاقتصادية والنقدية والتجارية بما تنسجم وقواعدها. وهي تدير معظم التجارة العالمية من خلال اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة في اطار هذه المنظمة. ومن اهم هذه الاتفاقيات : اتفاقية جاتس لتحرير تجارة الخدمات، وهي تتعلق بالتجارة في الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والماء والغذاء. واتفاقية تريبس بشأن حقوق الملكية الفكرية التي تروج للاستثمار والابتكار، التي أدمجت قواعد الملكية الفكرية في النظام التجاري، من خلال أحكام تنص على حماية براءات الاختراع. وهو اجراء سيؤدي الى تعزيز الاحتكار لصالح شركات الادوية الاجنبية وارتفاع أسعارها. فضلاً عن إتفاقيات أخرى كاتفاقية الصحة النباتية التي تؤثر على سلامة الغذاء، واتفاقية العوائق التقنية التي تؤثر على انتاج الادوية والمواد البيولوجية والأغذية. كذلك الشركات المتعددة الجنسيات وهي مؤسسات احتكارية عابرة للحدود ذات أنشطة صناعية وتجارية ومالية متعددة تنتشر في معظم دول العالم، وتعمل على تحرير الاسواق العالمية والتحكم فيها، من خلال تدويل الاستثمار والإنتاج والتجارة والخدمات، وحسب التقارير الدولية فإن هذه الشركات باتت تتحكم في تدفقات رؤوس الأموال والأسهم العالمية، وتدير معظم السيولة النقدية في العالم. إضافة إلى الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي تضم أحكام تريبس، كالاتحاد الأوروبي، ومنظمة نافتا للتجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية**الفقرة الثانية : آثار سياسات المؤسسات الدولية على الحق في الصحة :** لقد أثرت السياسات الاقتصادية والمالية للمؤسسات الدولية على حق الانسان في الصحة والجوانب الاجتماعية المرتبطة بها، من خلال برامج التكيف التي فرضت الحصول على قروض مقابل إعتماد هذه السياسات. كالإجراءات التقشفية التي تشمل تقليص الانفاق العام على القطاعات العامة بما فيها الصحة، وفرض الرسوم على الخدمات الصحية، وتجميد التوظيف والضغط على اجور العاملين في القطاع الصحي العام. إضافة الى سياسات الخصخصة التي تشمل الخدمات الصحية والاستثمار في البنى التحتية وإنتاج الادوية وتوريد واستعمال التقنيات الصحية، والتي أدت الى تقوية القطاع الصحي الخاص على حساب القطاع الصحي العام، الذي فتح الباب أمام الرأس المال الأجنبي للتدخل في الخدمات الصحية، مما نجم عنه تقليص تمتع الفئات الهشة بتلك الخدمات. كذلك تحرير التجارة والاستثمار من خلال إتفاقيات التجارة الحرة، والتي ادت الى تعزيز الاحتكار لفائدة شركات الادوية الغربية وتعطيل الإستفادة من انتاج الادوية الجنيسة، وارتفاع اسعار الادوية والمعدات الطبية.كما تنعكس تلك السياسات سلباً على الجوانب الاجتماعية المرتبطة بالصحة، والمتمثلة بتدهور الوعي الصحي نتيجة تراجع القطاعات التربوية والتعليمية، وتردي الأوضاع الصحية نتيجة التخلي عن دعم المواد الأساسية كالمحروقات والمواد الغذائية والمياه النظيفة، وتدهور البيئة الصحية نتيجة تراجع السياسات البيئية. فضلاً عن تزايد الفقر وتفاقم الفوارق الطبقية والاجتماعية نتيجة خصخصة القطاعات الصحية، حيث تتمكن الفئات الغنية من الاستفادة من حزمة واسعة من الخدمات الصحية بينما الفئات الضعيفة تبقى محرومة من تلك الخدمات، وزيادة التفاوت الصحي بين المناطق الريفية والحضرية، وتردي الكفاءة الصحية من خلال المبالغة والإفراط في استخدام الفحوصات التشخيصية والوصفات العلاجية. كما تتأثر الخدمات الأساسية المرتبطة بالصحة نتيجة تحرير التجارة والاستثمار، كالحصول على المياه النظيفة والغذاء، وانتاج الادوية والمواد البيولوجية. إضافة الى حالات انتاج الخدمة وتوزيعها وتسويقها وبيعها، كحالة المرضى الذين يتنقلون الى الخارج للعلاج، وحالة الاطباء الذين يتنقلون الى الخارج لتقديم خدمة، والاستثمار الأجنبي في القطاع الصحي، والخدمات العابرة للحدود كحالة التطبيب عن بعد. وهناك العديد من الوثائق والمنشورات الدولية تبين بالأدلة القاطعة أن هذه السياسات تشكل خرقا لحق الانسان في الصحة، فقد ادت الى تحويل الكثير من المجتمعات في الدول النامية الى فئات محرومة من الحقوق نتيجة تعريضها للفقر والجهل والمرض والبطالة والتمزق الاجتماعي. فضلا عن الكثير من الوقائع التي تشكل خرقا لهذا الحق مثل فرض الطوق الاقتصادي وتجويع المجتمعات في مناطق عديدة من العالم.

الخاتمة

وفي النهاية تم التوصل الى ان العولمة تحمل تطبيقات سلبية على حق الإنسان في الصحة والمحددات الاجتماعية المرتبطة بالصحة، من خلال السياسات الليبرالية للمؤسسات الدولية كالتقشف والخصخصة وتحرير التجارة والاستثمار، والمفروضة على البلدان النامية من خلال برامج التكيف، والتي تشكل خطراً كبيراً وعبئاً ثقيلاًعلى المجتمعات الضعيفة. وهذا الامر يتطلب التوعية بالآثار السلبية للعولمة، وتجاوز الخلافات السياسية من

خلال إقرار العدالة الاجتماعية وضمان حقوق الانسان، ودعم القطاعات الخدمية العامة بما فيها الصحة التي تعتبر سنداً قوياً للأنظمة المجتمعية، بغية تحصين المجتمع من الأمراض والأوبئة والتفكك والإنهيار.

وقد تم الإستناد الى المراجع والمصادر التالية :

١-د.ابراهيم العيسوي، الغات واخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت، ٢٠٠٣. ٢-د.أحمد عبد العزيز، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها، مجلة الادارة، العدد ٨٦، العراق، ٢٠١١. ٣-
حمزة عدنان عسلي، أثر التحرير المالي على عوائد الأسهم، رسالة ماجستير، كلية إدارة_جامعة آل البيت، الاردن، ٢٠٠٦.
٤-د.محمد سعيد السعدي، العولمة وحقوق الانسان، مطبعة الجامعة الامريكية، بيروت، ٢٠٢٣. ٥-د.محمود عبد الفضيل، سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار العين، القاهرة، ٢٠١٢. ٦-د.عماد خليل ابراهيم، حقوق الانسان والعولمة، مطبعة جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٤.
٧-د.عوني محمد فخري، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢. ٨-عبد الواحد الغفوري، العولمة والجات، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠ .